ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد: 06 العدد: 04(2021) ص358-371

الإصلاح الإداري مدخل لتحقيق التنمية السياسية

Administrative Reform as a Mechanism to Achieve political Development

بجقينة مصطفى*
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
مخبر اشكالية التحول السياسي والاقتصادي والقانوني
bedjekina.mustapha@univ-ourgla.dz

قاسم ميلود
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
مخبر اشكالية التحول السياسي والاقتصادي والقانوني
gasem.miloud@univ-ourgla.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
28 افريل 2021
تاريخ القبول:
06 جوان 2021

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الاصلاح الاداري
- ✓ التنمية السياسية
- ✓ النظام السياسي

الملخص

إن الإصلاح الإداري والتنمية السياسية عبارة عن آليات تقوم بها الدول لتحسين أدائها العام باعتبار أن أهم وظيفتان للنظام السياسي هي الوظيفة السياسية والوظيفة الإدارية ولكن نطرح في ورقتنا هذه أسبقية جهاز الإدارة العامة كمدخل لتحقيق النضج السياسي كون القرارات السياسية والبرامج والسياسات العامة والقضايا المتعلقة بها كالمشاركة السياسية والإعلام والعدالة في التوزيع ....الخ تشرف عليها أجهزة إدارية وخاصة إذا ما تعلق الأمر بالدول النامية.

ولقد توصلنا من خلال دراستنا الى اهمية عملية الاصلاح الاداري التي تكمن في تقليص الدور السياسي لأجهزة الادارة العامة لصالح المؤسسات السياسية وهدا لخلق بيئة مناسبة لتطبيق أسس التنمية السياسية.

Article info

Received
28 April 2021
Accepted
06 June 2021

Keywords:
- ✓ *Administrative reform*
- ✓ *Political development*
- ✓ *Political system*

Abstract

Administrative reform and political development are mechanisms that countries adopt in order to improve their overall performance,. However, we present in this study the primacy of the public administration apparatus as an entrance to achieve political maturity, since political decisions, programs, public policies, and related issues such as political participation, media, and justice in distribution, ect… it is supervised by administrative bodies, especially if it comes to developing countries.

In our study, we have realized the importance of administrative reform, which is represented in reducing the politicak rile of public administration bodies in favor of political institutions, and this is to create an appropriate environment to establish the foundations of political development

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

. مقدمة:

أصبح تطوير الأجهزة الإدارية ضرورة حتمية لتصبح أجهزة ذات كفاءة وفعالية قادرة على مواجهة التحديات والتفاعل مع المواطنين لتقديم خدمات مميزة لهم الأمر الذي يساهم في دفع عجلة التنمية، وتهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان أهمية الإصلاح الإداري في تعزيز جهود التنمية السياسية وعرض المقترحات التي تكفل تطوير وإصلاح هذه الأجهزة كنقطة انطلاق لدعم جهود التنمية السياسية.

وبالتالي من خلال هذا التقديم نطرح التساؤل التالي :

إلى أي مدى يمكن اعتبار الإصلاح الإداري مدخلا رئيسيا لتحقيق تنمية سياسية؟

وسنحاول معالجة هذا الإشكال من خلال النقاط الأساسية التالية :

أولا: مفهوم الإصلاح الإداري.

ثانيا: مفهوم التنمية السياسية.

ثالثا: الإصلاح الإداري كآلية لتحقيق التنمية السياسية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة فيما يلي

- توضيح العلاقة بين الإصلاح الإداري والتنمية السياسية ودرجة تأثيرهما وارتباطهما في رفع أداء المنظمات الحكومية.
- سد جزء ولو كان بسيطا من النقص في البحوث والدراسات المتعلقة بالإصلاح الإداري ودوره في تحقيق التنمية السياسية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- السعي إلى الكشف عن المفهوم الحقيقي لكل من الإصلاح الإداري والتنمية السياسية لأنها من المفاهيم الحديثة في مجال الإدارة.
- الكشف عن جوهر العلاقة بين كلا المصطلحين.
- محاولة لفت أنظار الباحثين لأهمية الموضوع.
- عرض ماهية التنمية السياسية التي تسعى الدول والمؤسسات إلى تحقيقها في المجتمع.

مناهج ومقتربات الدراسة:

- المنهج الوصفي التحليلي: حيث ينسجم مع توجهات البحث فالموضوع يتطلب وصف المفاهيم وعرض طروحات نظرية وتحليلها وصولا إلى استنباط أهم النتائج.
- الاقتراب القانوني: بغية دراسة مرتكزات وكيفيات الأساليب والإجراءات المتخذة كوسائل للإصلاح.

وقد اعتمدنا في دراستنا بشكل أساسي على البحوث والدراسات السابقة المتاحة في المكتبات وعبر شبكة الانترنت من كتب وبحوث ومؤتمرات

2. مفهوم الإصلاح الإداري

يشكل الإصلاح الإداري الأساس الذي تقوم عليه السياسات التنموية لأي منظمة إدارية، وقد ظهر المصطلح في منتصف الخمسينيات في المؤتمر الدولي العاشر للعلوم الذي انعقد في اسبانيا سنة 1956[1]، وتلجأ معظم الأجهزة الإدارية إلى القيام بالإصلاحات الإدارية لمواكبة التطور وذلك من خلال القيام بإحداث تغييرات هيكلية واسعة للتخلص من النظم القديمة والثقافة السائدة وتبني أساليب متطورة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1.2 تعريف الإصلاح الإداري:

يعد الإصلاح الإداري ضرورة حضارية وتاريخية وزمنية لان الحياة مستمرة ومتجددة ومتغيرة، ولأنه ليس هناك مجتمع بشري كل أفراده مقتنعين بظروفهم الراهنة، وليس هناك من لا يطمع لتغيير الأطر السياسية أو الإدارية أو الاجتماعية، فيقول العالم (جون مونتجمري) أن "الإصلاح الإداري عملية سياسية تهدف لإصلاح العلاقات بين الجهاز البيروقراطي والعناصر الأخرى لمجتمع ما أو داخل البيروقراطية نفسها"[2].

وقد عرفه خبراء برنامج الأمم المتحدة في الإدارة العامة في اجتماعهم المنعقد بنيويورك في 10-13 مارس 1975 بأنه: "الجهود المصممة خصيصا لإدخال تغييرات جوهرية في نظم الإدارة العامة من خلال إصلاح شامل للنظام الإداري أو على الأقل من خلال إجراءات لتطوير واحد أو أكثر من عناصره الرئيسية كالترتيب التنظيمي والوظيفي والإجرائي"[3].

ويرى الأستاذ (محمد سعيد الحفار) أن "الإصلاح الإداري هو عبارة عن خطة أو برنامج يتضمن مجموعة من الإجراءات والتدابير في ضوء الامكانات المتمثلة في الموارد المادية و البشرية باعتبارها الحامل الأساسي لإعداد و تنفيذ برامج الإصلاح لمعالجة كافة أوجه القصور والخلل في طرائق وأساليب وأدوات وتقانات ومهارات النظام الإداري المتشكل عبر السنين و التي تظهر في عدم القيام بالنشاطات الادارية بكفاءة عالية "[4].

كما عرف الإصلاح على أنه " التحسن المتعمد والمستمر للأداء التشغيلي للقطاع الحكومي"[5]، أما الدكتور (أحمد الرشيد) فعرفه بأنه: "مجموعة عمليات مستمرة ترتبط فيما بينها لتكون جميعا هذا النشاط الهام الجذري الهادف إلى تنمية الجهاز الإداري للدولة بما يرفع كفاءة تنفيذه للسياسات العامة، وهو الحل العلمي الدائم لانسداد النشاط الإداري و ذلك من خلال تبني رؤية (او مقاربة) اجتماعية سليمة لهذا الانسداد وعدم الاكتفاء بالحلول المؤقتة السريعة".[6]

على العموم يعد الإصلاح الإداري عملية إبداعية مستمرة تهدف إلى إحداث تغيير لبلوغ درجة عالية من الكفاءة والفعالية على مستوى الأداء الحكومي وفقا للإمكانيات المادية والبشرية المتاحة.

من خلال التعاريف السابقة المتعددة يمكننا وضع أهم خصائص الإصلاح الإداري كما يلي:

* عملية شاملة أو قد تكون جزئية ترتكز على مظاهر معينة للجهاز البيروقراطي.
* عملية متصلة بالإبداع والابتكار.
* هو عملية تتطلب التخطيط والمتابعة ونجاحها يعتمد على استخدام استراتيجيات ملائمة تتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة.
* الإصلاح الاداري عملية لتنمية القدرات والمهارات والكفاءات لدى العاملين في المؤسسات والأجهزة الإدارية لمواجهة متطلبات التغيير، وزيادة فعالية الإدارة من أجل تزويد الفرد بمزيد من الخدمات.
* أنه عملية سياسية تهدف لتحسين العلاقات داخل الجهاز البيروقراطي والمجتمع ككل، فهي تشمل تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين وإزالة العوائق التي تحد من فعالية الأجهزة الإدارية.
* يقتضي إدخال التكنولوجيا الحديثة لتبسيط الإجراءات المعقدة وترشيد الوقت والجهد في تخزين المعلومات والاستفادة منها.
* الاعتماد على الخبرات ورفع مستوى القادة لأنهم العقل المفكر والموجه والقلب النابض الذي يدفع الحيوية في الجهاز الإداري.
* أن عملية الإصلاح عملية ضرورية لإحداث التنمية التي يهدف إليها المجتمع، عن طريق ترشيد وحسن استغلال الموارد البشرية والمادية المتاحة.
* عملية الإصلاح تقوم على الاستمرارية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.2 مفاهيم متداخلة مع مفهوم الإصلاح الإداري:

هناك مفاهيم متعددة ومتداخلة تستخدم إلى جانب الإصلاح الإداري الأمر الذي يؤدي أحيانا إلى الغموض عند استخدام هذه المفاهيم، بالتالي لابد من رفع هذا اللبس عن طريق التحديد الدقيق لهذه المصطلحات و نذكر منها :

أ- التنمية الإدارية: هي استراتيجية تدخل شاملة تعتمد على جهد منظم يهدف إلى إحداث التغيير بغية تحسين كفاءة وفاعلية الجهات الإدارية لتطوير مقدرتها على التجديد والتطوير والتلاؤم مع المتغيرات السريعة، تقنية، علمية، سياسية، تشريعية[7]. فالتنمية من خلال هذا التعريف تحمل في طياتها معنى الإصلاح الإداري الذي يهتم في إحدى جوانبه بالتنمية الإدارية.

ب- التطور الاداري: يعني التحسن في جزئيات الجهاز الإداري بالمعنى الميكانيكي أو الهيكلي، وغالبا ما يركز اهتمامه على البعد التقني والفني في الجهاز الإداري، من خلال إتباع مجموعة من الأساليب العلمية في العمل وعلاج المشكلات ودعم القدرات الإدارية[8]. وفي اطار العلاقة بين المفهومين يرى الأستاذ (ابراهيم عبد الله المنيف) أن مفهوم التطوير الاداري حل محل الاصلاح الذي يعتبره مفهوما تقليديا.[9]

من خلال معنى الاصلاح الاداري وتعريف التطوير الاداري تكمن النقاط المشتركة في استهدافهم تطوير العلاقات الإدارية الداخلية للجهاز الإداري بإصلاح الهياكل الإدارية والنظم والعلاقات التنظيمية البيروقراطية، ويختلف المفهومان في تركيز التطوير الاداري على الجوانب التنظيمية والهيكلية للإدارة بينما الاصلاح الاداري يتعداه للجوانب الاجتماعية والسياسية للإدارة.

مما تقدم فان التطوير الإداري ينظر إلى الإصلاح الإداري بأنه مجرد عملية إصلاح وقتية مما يجعل هذا المفهوم سلبي لأنه يراه بنظرة ضيقة من خلال ربطه بالبيروقراطية وجعله أسيرا لها.

جـ- التحديث الإداري: هو عبارة عن الوسائل والأساليب ونمط الثقافة التنظيمية التي تتبناها الدول النامية والتي تماثل تلك الأساليب والوسائل الموجودة في الأنظمة الإدارية للدول المتقدمة[10]. من خلال التعريف يتضح أنه يقتصر على التعديلات الهيكلية واستخدام الأدوات التقنية والنظم المجربة في دول أخرى، مع تجاهل الخصائص الاجتماعية والإدارية المتعلقة بالنظام الإداري السائد، كما أنه يحدث نتيجة لرغبة إدارية لإنجاز ما تعزز به مواقفها دون نظرة متكاملة للأوضاع الإدارية ودون تمحيص ودراسة واقعية.

د- الثورة الإدارية: هي عكس الإصلاح الإداري حيث تعني التغيير الشامل والجذري للنظام الإداري القائم من حيث الشكل والمضمون وتشمل[11]:

- تغيير العادات الإدارية السائدة في المجتمع الإداري، كسلوكيات العاملين وأساليب تعاملهم مع المواطنين.
- تغيير وتعديل اللوائح والقوانين الإدارية التي تعرقل تنفيذ الخطط التنموية.

مهما تعددت هذه المفاهيم فان التفريق بينها يبقى أمرا صعبا لأنها تصب كلها في ذات الاتجاه الذي يعني إدخال التحسينات باستمرار على الجهاز الإداري لتحقيق أهداف السياسة العامة للدولة بأقصى كفاءة ممكنة والاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي والعمل على الوصول إلى استثمار أمثل لرأس المال البشري كأحد أهم مقومات الإدارة.

في دراستنا سنستخدم مصطلح الإصلاح الإداري لاعتقادنا أنه الأنسب فهو يدل على الاستمرارية في النشاط وليس عملية سطحية مؤقتة وإنما هو مسألة دائمة مستمرة، فأي تنظيم إداري قد يبدو متطور ومناسب في وقت ما، ليصبح مع مرور الوقت متخلف وعاجز إذا ما لم يتم تقييمه باستمرار وإدخال التحسينات عليه في ظل الظروف المحيطة وكل المستجدات.

2.3 أهداف الإصلاح ومراحله:

يتم تصميم برامج الإصلاح الإداري عادة لتجاوز بعض الثغرات في الجهاز الإداري للدولة، أو لمواكبة بعض الظروف والمتغيرات الطارئة للحفاظ على مستوى جيد من الخدمة التي تؤديها الإدارة للأفراد، ولهذا فان للإصلاح الإداري أهداف عديدة من بينها:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- تحسين مستويات الأداء في الجهاز الإداري ورفع الإنتاجية، وتطبيق مفاهيم تتعلق بأن الجودة من مسؤولية الجميع، وخدمة الزبون هي مسؤولية دائمة للكل وللمنظمة.
- ترشيد الإنفاق والتركيز على اقتصاديات التشغيل من خلال تخفيض حجم البرامج والأجهزة والأعداد الزائدة من العاملين[12].
- تبسيط الإجراءات الإدارية وإصلاح الأنظمة المالية والضريبية بقصد توفير الموارد والعدالة في توزيع الأعباء.
- تحسين أساليب التعامل مع المواطنين وذلك بالاستجابة لمطالبهم، و ذلك أن عملية الإصلاح لها تأثيرات على فئات المواطنين باختلاف ادوارهم ومراكزهم في المجتمع وتتمثل هذه الفئات في[13]:

أ- المواطن العادي: هو المتأثر الأول والرئيسي بعملية الإصلاح ونجاحها.

ت- موظفو الادارة العامة بمؤسساته المختلفة: تتركز أهدافهم على تحسين أوضاعهم والمحافظة على امتيازاتهم وبقاء مؤسساتهم واستمراريتها في ظل الظروف المحيطة.

ث- الخبراء المسؤولين عن تصميم برامج الإصلاح وتنفيذها: هدفهم نقل تجارب الإصلاح من الدول المتقدمة وتطبيقها على الدول النامية.

ج- السياسيون: هدفهم تطبيق برامج الإصلاح وضبط المجتمع والسيطرة عليه، ثم استقطاب النخبة فيه للحصول على أرائها الفنية لمصلحة النظام السياسي وإغرائها بالعديد من الامتيازات لضمان ولائها.

- مكافحة الفساد الإداري باستئصال أسبابه وتحقيق الفعالية والإنتاجية مع احترام الاعتبارات الإنسانية.
- التوسع في الاعتماد على التقنيات الحديثة وصولا إلى المنظومات الالكترونية، تمهيدا لبناء مشاريع الحكومة الالكترونية وتعزيز نشاط البحث في المجالات بما يوسع من آفاق المساهمة في تطوير التكنولوجيا المتقدمة[14].

تعتبر هذه أهداف عمومية وفي كل الأحوال هناك مراحل تمر بها عملية الإصلاح الإداري ولعل أدقها نموذج (جيرالد غيدن Girald Gaiden) الذي يعتبر أكثر النماذج شيوعا ويتضمن أربعة مراحل تتمثل في:

* **مرحلة الشعور بالحاجة للإصلاح الإداري:** إن إدراك المواطنين بضرورة الإصلاح وأهميته هي نتيجة عقم أجهزة منظومة الإدارة العامة والمشكلات التي تجعل أدائها دون الفاعلية والكفاءة المطلوبة، يسعى أن يصاحب ذلك قوة تأثيرية ما مؤيدة لعملية الإصلاح، والمقصود بهذه القوة أن تشعر القوى السياسية بخطورة هذا العقم وهشاشة بنية الإدارة العامة لكي تتبنى فكرة الإصلاح وإعطائها قوة دفع واستمرارية، وتعتبر هذه المرحلة نقطة أساسية لنجاح عملية الإصلاح[15].

***مرحلة صياغة الأهداف والاستراتيجيات:** يتم فيها تكوين وصياغة مجموعة من الأهداف المراد تحقيقها لمعالجة المشاكل والأعراض التي أصابت الجهاز الإداري، وذلك بدراسة واقتراح مختلف البدائل الممكن إتباعها والمفاضلة بينها لاختبار البديل الأكثر ملائمة[16].

* **مرحلة تطبيق الإصلاح الإداري:** إن مقاومة الإصلاح مسالة حتمية تفرضها الطبيعة البشرية، حيث ينظر الجهاز الإداري الحالي إلى هذه المرحلة بنظرة المتضرر بمصالحه ومكتسباته، فلابد من تهيئة الأفراد العاملين في الجهاز الإداري لهذه العملية المهمة.

* **مرحلة تقييم الإصلاح الإداري وتصويبه:** أي قياس النتائج المحققة ومقارنتها مع المؤشرات المخططة والمعتمدة في البرنامج الإصلاحي وبالتالي تقويم العملية ككل[17].

يمكن اختصار المراحل التي يمكن إتباعها في عملية الإصلاح الإداري في الشكل الآتي:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الشكل رقم (01): مراحل الإصلاح الإداري

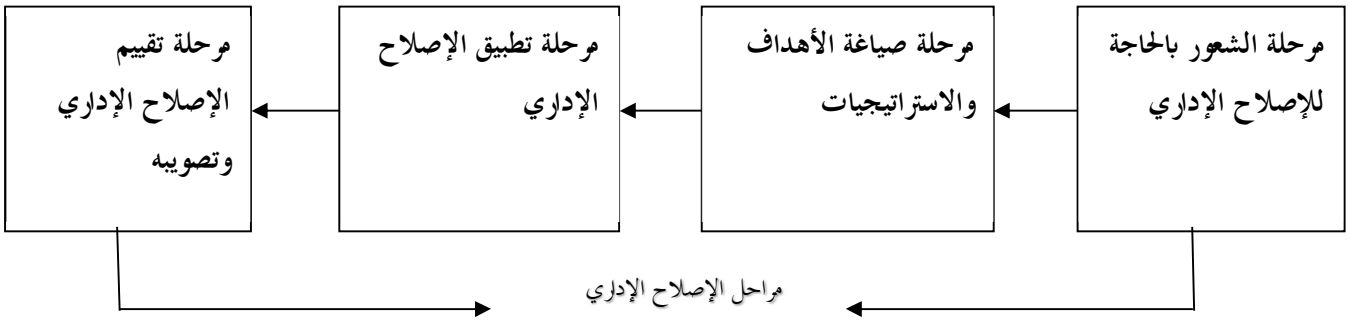

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

2.4 معوقات الإصلاح الإداري:

يمكن تناول معوقات الإصلاح الإداري على النحو الآتي:

* المشكلة السياسية: بمعنى عدم استقرار النظام السياسي وكثرة التغيير في السياسة العامة الأمر الذي يؤدي إلى عدم وضوح غايات محددة للتنمية والإصلاح الإداري[18].

*المشكلة الإدارية[19]: أي عدم وجود جهاز مختص وكفؤ معني بالعمل على إدارة عمليات الإصلاح هذا الوضع يعكس عدم توفر القناعة الكافية بالموضوع من قبل المنظمات التي تضطر في النهاية للإصلاح تحت وطأة الأزمات.

- الاعتماد على الطرق الارتجالية في التسيير التي تفرضها ظروف معينة.
- عدم الحماس الكافي من أعضاء الجهاز الإداري لبرامج الإصلاح.
- تضخم الهيكل التنظيمي للإدارة العامة حيث أنه كلما زاد عدد هذه الأجهزة وتشابكت العلاقات بينها كلما زاد من صعوبة تحقيق الإصلاح الإداري.

* المشكلة المالية: تتمثل في عدم توفر الموارد الضرورية اللازمة.

* مشاكل ذات طابع اجتماعي: تتمثل في الإنفاق بإسراف على مشروعات لا داعي لها لتمثل عبئا على الجهاز الإداري.

تعتبر هذه أهم العقبات التي تواجه عملية الإصلاح الإداري، فهي ليست مشاكل يصعب تجاوزها وإنما تتطلب إرادة قوية وفعالة للتغلب عليها والوصول بالإصلاح إلى قمة النجاح، كما أنه يجب على المنظمات من أجل تجنب هذه المعوقات الابتعاد عن استيراد نماذج أجنبية ومحاولة تبني استراتيجيات نابعة من بيئتها تتوافق مع ظروفها المادية والبشرية.

3. مفهوم التنمية السياسية

تهدف عملية التنمية السياسية إلى بناء نظاما سياسيا عصريا ومتطورا وديمقراطيا، فهي بذلك تفترض التخلص من بقايا السلطات التقليدية التي لم تعد تناسب البناء الجديد الأمر الذي يتطلب مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي لا تزال تؤثر في اتجاهات أفراد المجتمع.

1.3 تعريف التنمية السياسية

إن مصطلح التنمية السياسية من المفاهيم الجديدة في علم السياسة، بداياته الأولى كانت بعد الحرب العالمية الثانية، وكان الاهتمام بهذا المفهوم راجع لعوامل كثيرة أهمها:[20]

- تصاعد الحرب الباردة بين المعسكرين (الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة الأمريكية).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- حركات التحرر والدور الذي لعبته في تحقيق استقلال العديد من دول العالم الثالث في إفريقيا واسيا، وكانت القضية الأساسية هي كيفية إحداث تنمية سياسية في هذه الدول الجديدة في كل من إفريقيا واسيا بالشكل الذي يؤدي إلى إقامة الديمقراطية الليبرالية فيها.

وقد عرف (ألموند Almond) التنمية السياسية بأنها: "تمثل استجابة النظام السياسي للتغييرات في البيئة المجتمعية والدولية، وبالذات استجابته لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع. وقد حدد (ألموند) مفهوم التنمية السياسية في إطار نظريته عن التحديث السياسي، وحسبه فان معايير التنمية السياسية تتجسد في التمايز البنيوي واستقلالية النظم الفرعية وعلمانية الثقافة، وبهذا يكون قد واجه بشكل مباشر المشكلة التي شغلت غيره من علماء السياسة وهي مشكلة تحديد ماهية التنمية السياسية"[21].

وعرفها (لوسيان باي) بأنها: "قدرة النظام السياسي على التكيف والاستجابة للمطالب المختلفة الناجمة عن سلسلة متراكمة من عمليات التغير السياسي وتتمثل هذه في التغير في وظائف النظام وبروز مؤسسات جديدة، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية القائمة على المساواة ويرى أن المساواة تعكس الحد الذي تتاح فيه الفرصة لأفراد الوحدة السياسية كي يشكلوا سياستها وأن ينتفعوا بثمار عملتهم"[22].

أما (أحمد وهبان) فعرفها: "بأنها عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع وزيادة معدلات المشاركة بالنسبة للجماهير في الحياة السياسية"[23].

وتشير موسوعة العلوم السياسية بأن: " لهذا المفهوم تعريفات عديدة يحفل بها أدب التنمية والتحديث السياسي فبعضهم يقصد بها النمو والتغير في النظم السياسية، أي الانتقال من نظام الى اخر أكثر قدرة على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية. وقد يطلق لفظ التنمية السياسية على السلوك أو الفعل أو العملية التي ترمي إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة، وهناك من يفهمها على أنها تعني قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية الاقتصادية...، ويكافئ بعضهم بين التنمية السياسية وبين نمو المؤسسات والممارسات الديمقراطية، وبالتالي يتحصل جوهر التنمية السياسية عندهم في بناء الديمقراطية..." [24].

من خلال ما سبق نستنتج أن التنمية السياسية هي عملية سياسية هدفها تحقيق الاستقرار وزيادة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، فهي عملية ارتقاء بحياة أفراد المجتمع ليتمكنوا من مواجهة كل التحديات.

2.3 أهداف التنمية السياسية:

تعبر التنمية عن منطلق فكري عصري كما تعد مطلبا سياسيا للتنمية الاقتصادية، وتعني التنمية السياسية دراسة المجتمعات الغربية المتقدمة وطرق محاكاة الدول النامية لها باعتبار أن الدول المتقدمة هي صانعة هذا النموذج، كما أن هذا الأخير يعد نمطا أصليا ومشتركا للحياة السياسية تسعى كل المجتمعات الى الاقتراب منه.

فالتنمية السياسية ترتكز على مجموعة من الأهداف أهمها:[25]

* نشر ثقافة سياسية واعية مخطط لها من قبل الحكومة عن طريق عملية التنشئة السياسية مع ضرورة مراعاة التقاليد السائدة عند بناء ثقافة جديدة لتحقيق المشاركة السياسية للجماهير.

* العمل على تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع بغض النظر عن (الأصول، الانتماءات، اللغة، الثقافة).

* عدم النظر إلى الدولة نظرة مصلحة من طرف الأفراد بل لابد للفرد أن يتحمل مسؤولياته كاملة اتجاهها ليتمكن من الاستفادة منها.

* العمل على الفصل بين السلطات وفرض الرقابة على أجهزة الدولة من خلال المؤسسات الشرعية.

* حق الجميع في ممارسة السلطة من خلال تقلد المناصب بالاستناد إلى معايير موضوعية كما أنه لابد أن تكون ممارسة السلطة وفقا لقواعد وأسس قانونية وفي إطار حدود يبينها الدستور.

* قيام أحزاب وطنية قوية لها القدرة على أن تعمل في بيئة ملائمة بعيدا عن التحزب الأعمى، واحتكار الوطنية ومشاركة المواطنين في صنع القرارات ديمقراطيا من خلال المؤسسات الدستورية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ومنه من خلال ما سبق لتحقيق التنمية السياسية لابد من مراعاة الحريات الفردية والعامة، وأن تكون هناك قنوات اتصال بين النظام أو النخبة الحاكمة والشعب لكي تكون الرسائل واضحة بينهما.

3.3 مشكلات التنمية السياسية:

أكد (لوسيان باي L w.Pye) أن ما هو جوهري في عملية التنمية السياسية هو كيف يواجه المجتمع أزماتها من بدايتها حتى زوالها، لأن عملية التنمية عادة ما تكون مصحوبة بتوترات يمر بها المجتمع هذه الأزمات تظهر بشكل كبير في دول العالم الثالث وتتمثل فيما يلي:[26]

أ- مشكلة الهوية: يقصد بها التحولات العميقة التي تحدث داخل المجتمع نتيجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والانتقال من النسق الاجتماعي التقليدي (الريفي) إلى نسق أكثر حداثة، مما يؤدي إلى إثارة قضية الولاء والانتماءات القبلية والمحلية والسلالية، تلك الانتماءات التي تتجه إلى الاختفاء خلال حركة التحول الإنمائي لتحل محلها ولاءات وانتماءات جديدة للدولة القومية والوطنية...ومنه يمكن القول أن مشكلة الهوية تحدث عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة تتجاوز انتماءاتهم الضيقة التقليدية.

ب- مشكلة الشرعية: تتمثل هذه الأزمة في طرح مجموعة من التساؤلات حول مدى شرعية صناع القرارات السلطوية في المجتمع، وهي حسب (نبيل السمالوطي) تثار من خلال مراحل الانتقال من التقليدية إلى الحداثة الأمر الذي يؤدي إلى إعادة النظر في القيادات القبلية والطائفية والاتجاه نحو بناء مؤسسات والانتقال إلى أساليب حكم رشيدة، عن طريق نظم كالانتخابات والاستفتاءات والرضا الجماهيري والحكم من خلال مؤسسات شرعية[27]. فهي أزمة تتعلق أساسا بعدم تقبل المواطنين المحكومين لنظام سياسي أو نخبة حاكمة باعتبارها لا تتمتع بالشرعية.

ت- مشكلة المشاركة السياسية: يقصد بها تزايد عدد الراغبين والقادرين على المشاركة في صنع القرارات والعمليات السياسية داخل المجتمع، فهي عملية يمارسها الأفراد بهدف التأثير في قرارات القائمين على السلطة السياسية. وحسب (السيد عبد المطلب غانم) فالمشاركة السياسية درجات تتمثل في:[28]

- تقلد مناصب سياسية.
- السعي نحو منصب سياسي.
- العضوية الايجابية في التنظيم السياسي.
- المشاركة في الاجتماعات السياسية والمظاهرات والتصويت والاهتمام بالعملية السياسية، وتنجم أزمة المشاركة عند عدم تمكن أفراد المجتمع من المساهمة في أحد هذه الجوانب وبالتالي في الحياة العامة لبلادهم.

ج- مشكلة التغلغل: يقصد بها التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم الذي لابد لها من أن تمارس سلطاتها داخله، ويتحدد مدى التغلغل بأمرين هما القدرة على التغلغل داخل الإقليم ورعاياها بغض النظر عن رضاهم، والأمر الثاني مقدرة الحكومة على التحكم في توجهات محكوميها وميولهم من حيث سريان قوانينها وفقا لرضاهم، فمثلا دول العالم الثالث تظهر هذه المشكلة نظرا لاتساع الرقعة الجغرافية أحيانا أو لضعف القدرة على التحكم في رعاياها لوجود أزمة الهوية.

ح- مشكلة التوزيع: تعني وجود اختلال في توزيع الموارد الاقتصادية الأمر الذي يؤدي إلى خلق عدم مساواة وتفاوت طبقي داخل المجتمع، وهذا ما يصبح عائقا أمام استقرار النظام السياسي واستمراره فالحرمان الاقتصادي يؤدي إلى العنف، وأبرز مثال ما تشهده دول العالم الثالث من مظاهر السخط والعنف الناجم عن الحرمان وعدم العدالة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

خ- مشكلة الاندماج: الاندماج يعني تنظيم الوحدات الوطنية السياسية والاقتصادية والدينية والطائفية...وإدماجها في كتلة متجانسة، وبالتالي عندما تكون الحكومة مندمجة بصورة جيدة كان النظام السياسي جيدا والعكس، وأزمة الاندماج على حد قول (لوسيان باي) هي الحل الفعال لكل من أزمتي التوزيع والتغلغل[29].

نستنتج أن كل هذه المشاكل (الأزمات) مترابطة مع بعضها وتحكمها علاقة تأثير وتأثر، وتزداد هذه المشاكل تعقيدا في الدول النامية عندما يتم نقل تجارب الدول الأجنبية دون مراعاة خصوصيات وواقع هذه المجتمعات، فالتنمية السياسية الفعالة لا تتم بمعزل عن الأصالة والذات الحضارية لأي مجتمع.

عامة يهدف مفهوم التنمية السياسية إلى تخليص المجتمعات من مظاهر التخلف السياسي، هذه المظاهر التي تتمثل في أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع، أزمة الاندماج.

4.3 دعائم التنمية السياسية:

تهدف التنمية السياسية إلى بناء نظاما سياسيا ديمقراطيا وتحاول القضاء على السلطات التقليدية، وهو ما يتطلب وجود مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي ما تزال تؤثر سلبا في اتجاهات الأفراد والمجتمع، ومن أجل تطبيق فعلي للديمقراطية لابد من التركيز على الدعائم (الاسس) التالية:

أ- المشاركة السياسية: تعتبر المشاركة السياسية من أهم مظاهر الديمقراطية وقد عرفها كل من (هانتغتون) و(جون نيلسون) على أنها: "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة، سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا منظما أو عفويا، متواصلا أو منقطعا، سلميا أو عنيفا، شرعيا أو غير شرعيا، فعالا أو غير فعالا[30]، فالمشاركة السياسية توفر للسلطة فرص التعرف على رغبات واتجاهات وأراء أفراد المجتمع، فهي بهذا شرط أساسي لتحقيق التنمية السياسية، ويمكن أن تصبح عائقا لها باعتبارها احد مشاكل التنمية.

ب- التعددية السياسية: يعرفها (سعد الدين إبراهيم) بأنها: "مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها"[31]. فالتعددية السياسية تعني الاختلاف في الرأي والأطروحات الفكرية والإيديولوجيات والمصالح والتكوينات الاجتماعية.

ت- التداول السلمي على السلطة: يقصد به عدم جعل السلطة في يد شخص واحد، وإنما لابد من تعاقب الحكام في ظل انتخابات حرة ونزيهة، أي لا يتغير اسم الدولة ولا دستورها بتغيير حكامها، فالسلطة هي اختصاص يمارس من طرفهم بتخويل من الناخبين وفقا لما ينص عليه الدستور، أي السلطة ليست حكرا على أحد وهذا ما يوضح أن مبدأ التداول السلمي على السلطة هو من أبرز آليات الممارسة الديمقراطية.

ث- حماية واحترام حقوق الإنسان: هي مجموعة الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني من قبل جهات مختصة في بلد ما ببيان مدى التزام سلطات هذا البلد بحقوق الإنسان والكشف عن الانتهاكات المرتكبة ووضع المقترحات لوقف هذه الانتهاكات بإحالته إلى القضاء الوطني أو إلى قضاء دولي لمحاسبتهم، فممارسة الحقوق والحريات لا نجدها إلا في مجتمع حر يتمتع بنظام حر[32].

4 الإصلاح الإداري كآلية لتحقيق التنمية السياسية

تعتبر التنمية السياسية عملية شاملة متكاملة وبالتالي لا يمكن أن تكون مستديمة ومتوازنة الا بوجود تنمية ادارية فعالة ورشيدة، هذه الفعالية والرشادة تحتاج بدورها الى اصلاحات ادارية مستمرة ومتجددة مواكبة للتغييرات والتحولات الاجتماعية الكبرى، لذلك فان اصلاح الجهاز الاداري يجب أن يمثل أحد الأهداف الاستراتيجية ضمن استراتيجية التنمية السياسية الشاملة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

من خلال هذا التقديم ما مدى ارتباط عمليات الاصلاح بالتنمية السياسية؟ وهذا ما سنوضحه من خلال النقاط التالية.

1.4 البيروقراطية جوهر مشكلات التنمية السياسية:

ان المتتبع لعملية التنمية السياسية والادارية في المجتمعات المستضعفة يلاحظ أن كل الجهود التي بذلت لبناء مؤسسات حكومية ومؤسسات التنمية والاصلاح لم تنجح في التخفيف من الامراض البيروقراطية بل زادت من حدتها الأمر الذي أدى الى تعثر عملية التنمية.

فالبيروقراطية حسب (شارلز جاكوب Charles Jacob) هي " نظام مكون من الأشخاص والمكاتب والأساليب والسلطة، تستخدمه المنظمات أو الأجهزة الكبرى لتحقيق أهدافها"[33].

أما من وجهة نظر الأوساط الشعبية فالبيروقراطية مصطلح يستعمل كنوع من أنواع الشتم السياسي مما يعني الروتين والجمود والبطء الاداري الذي يصيب الجهاز الاداري. والملاحظ أنه على مستوى بعض الدول خاصة العربية منها هناك العديد من المشاكل والأمراض البيروقراطية الادارية التي أدت بدورها الى التعثر في احداث التنمية، وتتمثل هذه الأعراض المرضية في[34]:

- ضعف أداء الجهاز البيروقراطي الذي يتسم بالروتينية والتعقد الأمر الذي يجعله غير قادر على توفير الخدمة بالشكل الذي يحتاجه المواطن.
- تضخم الأجهزة الادارية الأمر الذي يعيق عمليات الاشراف والتوجيه.
- استخدام الخبرات الأجنبية من طرف الأجهزة البيروقراطية من دون مبرر.
- انتشار ظاهرة الفساد الاداري.
- شيوع ظاهرة الاهمال والتسيب والتراخي أثناء ممارسة العمل.
- نمو الأعراض المرضية للإدارة البيروقراطية والتي تتمثل في الجمود ومقاومة التغيير، حتى أنه في الكثير من الدول خاصة العربية أصبحت تعالج هذه الأعراض والمشاكل بإصدار الضوابط القانونية، الأمر الذي ساهم في انتشار هذه الأعراض عوض الحد منها.

من خلال ما سبق يتضح أن هذه العقبات تقف عائقا أمام عملية التنمية خاصة في الدول النامية، ولعلاجها لابد من وضع البيروقراطية في مكانها الصحيح بين مختلف المؤسسات السياسية، ويكون هذا باتباع الأساليب التالية:

- وجود سلطة سياسية قوية تؤمن بالإصلاح وتتفهم شروطه وتعمل على تحقيقه.
- توفير نخبة كفؤة ونزيهة قادرة على الابداع.
- أن يكون الهدف الأساسي من الاصلاح تحقيق رغبات الأفراد.
- ضرورة وضع قوانين جديدة للحد من الميل لاحتكار السلكة والنفوذ لدي بعض البيروقراطيين.

عامة هذه أهم الشروط التي لابد من توفيرها للإصلاح والحد من تعاظم البيروقراطية واستفحالها، هذه الأخيرة التي أصبحت تعتبر معرقلا أمام أي عمل تنموي.

2.4 مكافحة الفساد الاداري كآلية للإصلاح ودعم التنمية:

يلعب الاصلاح الاداري دورا مهما في دفع عجلة التنمية وتعزيز قدرتها على تحقيق غاياتها، ولتجسيده لابد من مكافحة الفساد بأنواعه ووضع استراتيجيات للحد منه، فالفساد ظاهرة اجتماعية قديمة حديثة تتصل بالطبيعة البشرية وعرفتها المجتمعات الانسانية عبر كل الأزمنة،

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

فنجد ان الشريعة الاسلامية جاءت لتنهي عن كل عمل فاسد وذلك في قوله تعالى: " واذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد"[35].

وقد كانت أغلب التعريفات تركز على عبارة الفساد الاداري الذي عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه " سوء استخدام السلطة العامة لربح منفعة خاصة، أو أنه عمل ضد الوظيفة العامة التي هي ثقة عامة"[36].

وللفساد أسباب كثيرة يمكن حصرها فيما يلي: [37]

- الارادة السياسية الضعيفة التي تتعايش مع الفساد ولا تمتلك المبادرات لمكافحته.
- شيوع ثقافة الفساد في أغلب المجتمعات خاصة في الدول النامية حيث أن الفساد أصبح في حياتها العامة (من صلب ثقافة المجتمع) وهو ما يصعب علاجه.

الفساد الاداري من أخطر أنواع الفساد فهو يؤثر على عملية التنمية وبالتالي على رفاهية المواطن، ولمكافحته لابد من وضع خطة عمل واستراتيجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار مختلف المجالات الحيوية للمجتمع مع التأكيد على ضرورة توفر ارادة الاصلاح لدى كل الأطراف المعنية بالفساد، وبالتالي للحد من هذه الظاهرة وللخروج بنتائج ايجابية وبناءة تساهم في اصلاح المسالك الادارية وفي ارساء خطة وطنية للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية فانه لابد من: [38]

- المحاسبة: تتمثل في خضوع الأشخاص الذين يتولون مناصب عليا للمساءلة عن نتائج أعمالهم.
- المساءلة: هي تقديم المسؤولين عن الوظائف العامة لتقارير عن نتائج أعمالهم حتى يتم التأكد من أنها تتفق مع القيم الديمقراطية.
- الشفافية: أي أنه لابد من وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين.
- النزاهة: أي الاخلاص في العمل والصدق فيه.
- تفعيل القوانين الخاصة بمكافحة الفساد على جميع المستويات.
- تطوير هيئات الرقابة.
- التركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد.
- تنمية الدور الجماهيري في مكافحة الفساد من خلال برامج التوعية بهذه الافة ومخاطرها.

3.4 الحكومة الالكترونية كمدخل للإصلاح الاداري:

شهد العالم في نهاية القرن العشرين ثورة تكنولوجية كبيرة كان لها أثرا بالغا في حياة الأفراد والمنظمات، حيث ظهرت التقنية الرقمية وتطورت تكنولوجيا الاتصالات وأنظمة المعلومات بشكل لم يسبق له مثيل الامر الذي دفع الحكومات للاستفادة من هذا التطور لتسهيل تقديم خدماتها للمتلقين في أقل وقت وبأقل تكلفة كفلسفة ادارية حديثة فرضتها الثورة الرقمية وتوجهات العولمة، فظهر مصطلح الحكومة الالكترونية بهدف بناء منظمات حكومية الكترونية، وقد عرفتها منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي (OECD) بانها: "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة الانترنت للوصول الى حكومات أفضل، فهي ادارة بلا أوراق وبلا مكان وبلا زمان وبلا تنظيمات جامدة"[39].

فالحكومة الالكترونية عبارة عن تقديم الخدمات بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات مع ضمان الحصول على هذه الخدمات في أقل وقت وبأقل تكلفة ممكنة. فبالرغم من أنها ليست بديلا للحكومة التقليدية الا أنها العملية التي تسمح بجعل الادارات الحكومية أكثر شفافية وفعالية وديمقراطية، فللحكومة الالكترونية فوائد كثيرة أهمها: [40]

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- سهولة الحصول على الخدمة من خلال شبكات الاتصالات في أي مكان وفي أي وقت.
- انخفاض عدد الوثائق الورقية المستعملة في انجاز المعاملات.
- الحد من الفساد الاداري حيث تحد أجهزة الحاسب والبرمجيات من الوساطة والمحسوبية.
- تقديم الخدمات على مدار الساعة طيلة أيام السنة.
- ترشيد الانفاق الحكومي بسبب خفض كلفة الخدمات الحكومية.

نتيجة للتطور في تكنولوجيا المعلومات سعت الدول الى استغلال هذا التطور الا أن هذا المسعى اصطدم بمجموعة من التحديات أهمها البيروقراطية التي حولت المؤسسات الحكومية الى أرض خصبة للفساد الاداري والمالي، وبالتالي فسح المجال للمسؤولين الاداريين لاستغلال نفوذهم للمحسوبية وقبول الرشوة والتماطل في ادائهم للخدمات، الأمر الذي ادى الى ضرورة توظيف تكنولوجيا المعلومات على مستوى كل الادارات، فماهي الانجازات المرتقبة من توظيف الحكومة الالكترونية في اصلاح الادارة؟

للإجابة على هذا التساؤل نجد أن أهم الانجازات المنتظرة من الحكومة الالكترونية في اصلاح الادارة تتمثل في:

- الانجازات على مستوى الادارة نفسها: يحقق تطبيق الحكومة الالكترونية على العمليات والاجراءات الادارية ما يلي: [41]
  - يمحو صورة البيروقراطية الجامدة البطيئة ويفسح المجال أما الابداع والابتكار.
  - الانتقال من الادارة بالأوراق الى الادارة بالتغيير.
  - الاستناد الى الشفافية والعدالة.
- الانجازات من الحكومة الى المواطنين: خدمة المواطن من أهم مبررات قيام الحكومة الالكترونية، وبالتالي فانه لابد من تعزيز العلاقة بينه وبين الادارة وجعل هذه العلاقة حيوية، فتسهيل تلبية احتياجاته بجودة عالية يعزز الثقة ويضع حدا للرشوة والفساد.
- تبادل الخدمات بين الحكومة ومنظمات الأعمال: يتم بمبادرة الحكومة التي تخطط وتدعم وتحمي الأعمال والأنشطة التجارية، بالشكل الذي يمكن الشركات الخاصة من أن تحقق أهدافها التنافسية، كما أنها تمكن من تخفيف الأعباء عبر قواعد بيانات تبث ن خلالها اللوائح والرسوم وقراراتها وطلباتها ويتم الرد من المنظمات الكترونيان وتقوم هذه الشركات الخاصة بتقديم المنتوج أو الخدمة للحكومة بتوظيف التقنيات الحديثة بتكلفة اقل وجودة أكثر.

عامة يمكننا القول ان تطبيق الحكومة الالكترونية في الادارة يعمل على زيادة الشفافية وتقديم خدمات ذات جودة عالية وبأقل التكاليف.

5. خاتمة:

من خلال ما سبق يتضح مدى أهمية الإصلاح الإداري كعملية تتسم بالاستمرارية وتهدف إلى الرفع من كفاءة الجهاز الإداري للدولة في تنفيذه للسياسات العامة، بحيث يعتبر المخرج الوحيد للوصول بالإدارة إلى مستوى من الفعالية والقدرة على مواجهة التحديات والسير قدما على طريق تحقيق التنمية والازدهار، فمما لا شك فيه أن تحقيق التنمية على مستوياتها المختلفة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية يعتمد في الأساس على إيجاد نظام إداري متكامل وفعال قادر على مواجهة متطلبات التغيير السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فلا تنمية في ظل إدارة عامة ضعيفة وهشة و مشوهة الدور.

ولقد توصلنا إلى أن هناك علاقة وطيدة بين الإصلاح الإداري والتنمية السياسية وذلك من خلال أن الإصلاح الإداري يعتبر شرطًا أساسيًا لتحقيقها، فهو يعمل على تفعيل دور الإدارة لتحقيق الأهداف التنموية. وتناولنا كل من البيروقراطية ومكافحة الفساد والحكومة الالكترونية كآليات للإصلاح ولدعم التنمية السياسية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5. قائمة المراجع:

1) أحمد بوضياف، **الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص 365.
2) علي عوض سبيل أحمد، **البيروقراطية والإصلاح الإداري في السودان**، (رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة السودان، 2004)، ص 08.
3) عمر أكريم عبد النبي العبيدي، **الإدارة والتنمية في ليبيا**، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1995، ص 68.
4) سنوسي خنيش، **الإصلاح الإداري وبيئة الإدارة في النظرية والتطبيق**، مجلة البحوث الإدارية، تصدر بالجزائر، ص 77.
5) Caiden Gerald. E, Administrative reform comes of Age, Berlin: Walten de gruyter, 1991, p 10.
6) أحمد رشيد، **الإدارة العامة في الدول النامية**، د ب: دار النهضة العربية، 1975، ص ص 117- 118.
7) هاشم حمدي رضا، **الإصلاح الإداري**، ط1، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011، ص 59.
8) محمد قاسم القريوتي، **الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق**، الأردن: دار وائل للنشر، 2001، ص 16.
9) عمر عبد السلام أحرشان، **الاصلاح الاداري بين مخلفات الماضي واكراهات الحاضر وافاق المستقبل**، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2016، ص 69.
10) أمال حواطي، **الإصلاح الإداري في التنظيمات الإدارية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 01، جامعة غرداية، 2016، ص 924.
11) سيدي محمد محفوظ، **الإدارة وإشكالية التنمية في موريتانيا – دراسة في مسار الإصلاح الإداري (1960- 2000)**، (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011- 2012)، ص ص 11-12.
12) محمد قاسم القريوتي، **مرجع سابق**، ص 45.
13) عبد الفتاح محمد علي الفرجاني، **واقع استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز أمن المجتمع الفلسطيني**، (رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة غزة، 2008)، ص 22.
14) أمال حواطي، **مرجع سابق**، ص 925.
15) كامل بربر، **استراتيجية الإصلاح في الإدارة العامة**، ط 1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2012، ص ص 247- 248.
16) محمد قاسم القريوتي، **مرجع سابق**، ص 69.
17) نور الدين حاروش، **الإصلاح الإداري بين المفهومين الغربي والعربي**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد الثاني، جامعة الجزائر، ب س، ص 32.
18) F.R. Von Der Nehden, Politics of the Developing Nations, N.Y, 1968, p 123.
19) أمال حواطي، **مرجع سابق**، ص ص 932 – 933.
20) أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: عالم المعرفة، 1987، ص 30.
21) يوسف بن يزة، مبروك الساحلي، **دور البرلمان الجزائري في تحقيق التنمية السياسية**، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد 38، جوان 2014، قسم العلوم السياسية، ص 276.
22) Roger-Gerard Schwantzenberg, Sociologie politique, 5ed, Paris: Montchrestien, 1998, p195.
23) هبة عواد الشرعة، **أثر دمج البلديات على دور مؤسسات الحكم المحلي في التنمية السياسية**، (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة آل البيت، 2010/2009)، ص 30.
24) عدنان الهياجنة، **التنمية السياسية: المفاهيم والمصطلحات والنظريات**، مجلة الشؤون الاجتماعية، العدد 100، شتاء 2008، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الهاشمية، الأردن، ص 188.
25) هبة عواد الشرعة، **مرجع سابق**، ص 31.
26) عائشة عياش، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي – تونس نموذجا**، ط1، برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017، ص 27-29.
27) نبيل السمالوطي، **بناء القوة والتنمية السياسية**، ط1، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص ص 175-176.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

28) السيد عبد المطلب غانم، **علاقة الرأي العام بالتنمية السياسية: دور الإدراك السياسي**، (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1976، ص 222.

29) عائشة عباش، **مرجع سابق**، ص ص 28-29.

30) حميد حسين كاظم الشمري، **التطور الديمقراطي ومقومات التنمية السياسية**، الموقع http://www.balagh.com/mosoa/eqtsad/eqtd.htm/ ، تمت الرؤية في 2018/07/14.

31) أسامة الغزالي حرب، **مرجع سابق**، ص34.

32) حميد حسين كاظم الشمري، **مرجع سابق**.

33) أيمن المعاني، **الادارة الحديثة**، ط1، الأردن: دار وائل للنشر، 2010، ص 37.

34) بومدين طاشمة، **استراتيجية التنمية السياسية – دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006-2007)، ص ص 71-72.

35) القران الكريم، سورة البقرة، الآية (203).

36) عبد العالي حاحة، **الاليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر**، (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم سياسية، جامعة بسكرة، 2012-2013)، ص 24.

37) رقية حساني، مروة كرامة، فاطمة حمزة، **اليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي**، جامعة بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012)، ص 15.

38) عزيزة بن سمينة، دلال بن سمينة، **تفشي ظاهرى الفساد الاداري بين التنظير والواقع العملي**، (مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الموسوم بحوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012)، ص ص 8- 9.

39) ميلود ذبيح، **الحكومة الالكترونية مدخل للإصلاح الاداري في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 7، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، جوان 2013، ص 36.

40) أيمن المعاني، **مرجع سابق**، ص ص 239-240.

41) ميلود ذبيح، **مرجع سابق**، ص 40.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)